الأمم المتحدة

A/55/347

الجمعية العامة

Distr.: General
31 August 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الدولة الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان

تقرير الأمين العام**

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٣
ثانيا – الحالة الراهنة في طاجيكستان والدور الذي سيلعبه في المستقبل الوجود السياسي للأمم المتحدة في البلد	٢-٧	٣
ثالثا – الحالة الاقتصادية الراهنة	٨	٤
رابعا – العمليات الإنسانية	٩-٥٣	٤

* A/55/150 و Corr.1 و 2.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب التغيير الذي طرأ مؤخرا على الحالة في طاجيكستان؛ وآثار أنشطة بناء السلم الجديدة والاحتياجات الإنسانية مدرجة في التقرير.

181000 171000 00-62984 (A)
0062984

ألف –	لمحة عامة	٩-١٤	٤
باء –	تطورات أمنية تؤثر في جهود الإغاثة الإنسانية	١٥-١٦	٦
جيم –	أنشطة المنظمات غير الحكومية	١٧-١٩	٧
دال –	مساعدات الإغاثة الغذائية	٢٠-٢٣	٧
هاء –	الدعم الزراعي	٢٤-٢٥	٨
واو –	ترحيل اللاجئين ومساعدتهم	٢٦-٣٠	٩
زاي –	الصحة والتغذية	٣١-٣٨	١٠
حاء –	الإمداد والمياه والإصحاح	٣٩-٤٠	١٢
طاء –	التعليم	٤١-٤٢	١٢
ياء –	حماية الطفل	٤٣	١٣
كاف –	الإنعاش والتنمية	٤٤-٤٩	١٣
لام –	مراقبة المخدرات وإساءة استخدامها	٥٠-٥٣	١٤
خامسا –	المساعدة الدولية	٥٤-٥٧	١٥
سادسا –	ملاحظات ختامية	٥٨-٦٠	١٦

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١١ من قرار الجمعية ٩٦/٥٤ ألف المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي تدعو فيه الجمعية الأمين العام إلى مواصلة رصد الحالة الإنسانية في طاجيكستان وتقديم تقرير إليها في دورتها الخامسة والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويشمل التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

ثانيا – الحالة الراهنة في طاجيكستان والدور الذي سيلعبه في المستقبل الوجود السياسي للأمم المتحدة في البلد

٢ – نُفذت الأحكام الرئيسية للاتفاق العام لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان (A/52/219-S/1997/510، المرفق الأول)، وانتهت الفترة الانتقالية بإجراء الانتخابات البرلمانية الأولى المتعددة الأحزاب وبعقد أول دورة للبرلمان العامل في وقت سابق من هذه السنة. وقد ساهم في نجاح عملية السلام ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: اشتراك الأمم المتحدة في وقت مبكر في حسم الصراع الطاجيكي؛ واستمرار الدعم القوي من جانب الدول التي كفلت الاتفاق العام، وهي الدول الأعضاء في فريق الاتصال الذي تقوده الأمم المتحدة؛ وتوافر الإرادة السياسية لدى الأحزاب الطاجيكية وقياداتها لحل الخلافات عن طريق الحوار.

٣ – وقد لعبت الأمم المتحدة دورا حاسما في مساعدة المفاوضات وتنفيذ العمليات التي جرت تحت رعايتها. لذا ينبغي النظر إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان (UNOMT) بوصفها عملية من عمليات حفظ السلام الناجحة. وقد اعترف مجلس الأمن بالإنجاز الملموس الذي حققته الأحزاب الطاجيكية، التي تمكّنت من التغلب على عقبات كثيرة واضعة بلدها على درب السلام والمصالحة الوطنية والديمقراطية. كما انضم المجلس إلى الأمين العام في أمله في أن تتوطد هذه المنجزات بالمضي في تعزيز المؤسسات في البلد بغية تطوير المجتمع الطاجيكي ديمقراطيا واقتصاديا واجتماعيا؛ فأيد اقتراح الأمين العام بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان، وذلك إثر إنهاء عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.

٤ – دخلت طاجيكستان الآن مرحلة جديدة لبناء السلام بعد الصراع. بيد أن هذه العملية تتأثر بالمشاكل الداخلية والخارجية معا. ومن بين المشاكل التي لم تحل بعد مشاكل الأمن الداخلي بعد الصراع، بما فيها الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات على نطاق واسع، والحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومشاكل اللاجئين التي لم تحل، وعدم الاستقرار في أفغانستان المجاورة. وفي الفقر المدقع الذي يعيشه ٨٠ في المائة من السكان، وقلة المحصول في السنوات الأخيرة، والجفاف الشديد، وانهيار شبكة الأمان الاجتماعي والصحة العامة وشبكات المرافق الصحية والتعليم، ما يعرِّض المنجزات التي حققتها عملية السلام للخطر الشديد. ولا يمكن حل هذه المشاكل بالإمكانيات الداخلية وحدها بل يحتاج ذلك إلى مساعدة اقتصادية دولية مستمرة. وفي حالة طاجيكستان، ما برحت هذه المساعدة غير كافية على الدوام.

٥ – فطاجيكستان تحتاج إلى أكثر من مجرد معونة إنسانية خالصة. إذ أن النمو الاقتصادي المتواصل الذي يضمن أيضا النجاح في إعادة تأهيل المقاتلين السابقين غير النظاميين وأنصارهم هو المفتاح بالنسبة لحفظ السلام والاستقرار في طاجيكستان. وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي

والتعديلات الهيكلية، بما في ذلك المضي في إدخال الديمقراطية وإصلاح السوق، إنما يتطلب مساعدة إنمائية دولية ملموسة وملحّة. وبدون هذه المساعدة قد تتعرض منجزات عملية السلام في طاجيكستان للخطر بكل سهولة.

٦ - ولهذا السبب، وبموافقة حكومة طاجيكستان، أنشئ مكتب طاجيكستان لبناء السلام التابع للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لفترة أولية مدتها سنة واحدة لتحقيق هدفي بناء السلام بعد الصراع وتوطيد السلام. وعُهد إلى هذا المكتب بولاية تقديم الإطار السياسي والقيادة لأنشطة بناء السلام بعد الصراع التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البلد، بما في ذلك دعم جهود المنسق المقيم للأمم المتحدة وإشراك مؤسسات بريتون وودز في تعزيز النهج المتكامل للتنمية وتنفيذ برامج بناء السلام بعد الصراع.

٧ - وسيقوم المكتب بالمساعدة، بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة، في تعبئة الدعم الدولي لتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز حكم القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتسريح، وجمع الأسلحة طوعا، وإيجاد العمل للمقاتلين السابقين غير النظاميين. وسيساعد المكتب في إيجاد بيئة تمكّن من توطيد السلام، والبقاء على اتصال مع الحكومة والأحزاب السياسية والممثلين الآخرين للمجتمع المدني لتوسيع التوافق في الآراء والمصالحة على الصعيد الوطني.

ثالثا - الحالة الاقتصادية الراهنة

٨ - كان في تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ونشوب الحرب الأهلية ما أثّر بشدة في الجدوى الاقتصادية لطاجيكستان المستقلة حديثا. فقد تدهور تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وما برح مستوى المعيشة في تدهور. ونتيجة لهذا، يحتاج اقتصاد طاجيكستان إلى دعم عاجل. فالوقف الفجائي للإعانات التي كانت تقدم خلال العهد السوفياتي (والتي كانت تعادل ٤٠ في المائة من نفقات الميزانية، وضآلة الحوافز الزراعية، وضعف القدرة الإدارية، قد ساهم أيضا في الانحدار الاقتصادي الشديد في البلد، دافعا ما يزيد عن ٨٠ في المائة من السكان إلى ما دون خط الفقر. ومما ساهم في عدم الاستقرار السياسي ارتفاع معدلات البطالة ولا سيما بين الشباب، وتعطل النظام الوطني لشبكة الأمان عن العمل، وعدم توافر الفرص بالنسبة للاستثمارات الخاصة، وتدهور الإنتاج المحلي، والتنافس على الموارد الضئيلة، وغيرها من العوامل المالية والثقافية والجنائية. وما برحت الحالة تزداد سوءا باطراد في المناطق الريفية وما زال عدد كبير من الحالات المتعلقة بالفئات الريفية والحضرية الضعيفة يعتمد على المساعدة الغوثية الدولية. فأجور العمل، والتحويلات المالية، والمساعدة المقدمة من المنظمات الدولية، والتجارة، والاتجار بالمخدرات، كلها تمثل مصادر الدخل الرئيسية. بيد أن جهود الحكومة لإدخال تعديلات هيكلية، ولا سيما عملية الخوصصة، قد أسفرت عن نمو مقداره ٣,٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩. وتشمل الموارد الاقتصادية الرئيسية احتياطيات هائلة من المياه، وهي موارد نادرة في آسيا الوسطى، والقطن، وتجهيز فلزات الألمونيوم المستوردة، وبعض الرواسب الجيولوجية من الذهب والأحجار شبه الثمينة.

رابعا - العمليات الإنسانية

ألف - لمحة عامة

٩ - كان في تنفيذ الاتفاق العام، الذي نص على تنفيذ تعديلات دستورية تسمح بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة وتسريح المحاربين وإعادة دمجهم، ما قدم الأساس للمصالحة الوطنية في مجتمع طاجيكستان. بيد أن الحالة الإنسانية لم تتحسن بسبب التدهور الاقتصادي الشديد وانخفاض القدرة على الكسب لدى الأغلبية العظمى من

السكان الطاجيك. وتعتمد حاليا شريحة كبيرة من السكان على المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وغيره من المنظمات الإنسانية الدولية مثل مؤسسة أغاخان، ومنظمة آغرو الألمانية، ومنظمة كير الدولية، ومنظمة فيالق الرحمة الدولية، وصندوق إنقاذ الأطفال/الولايات المتحدة، وعملية الشرق، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد تدهور إنتاج الأغذية خلال السنوات القليلة الماضية. ففي عام ١٩٩٩، بلغ إنتاج الحبوب ٠٠٠ ٤٧٥ طن متري، أي بانخفاض قدره ١٧ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٨. ويرجع هذا أساسا إلى أحوال الطقس السيئة، وتدهور مرافق الري، وآفات المحاصيل (الصدى البني والسنّاج)، وعدم توافر الموارد لشراء المدخلات الزراعية اللازمة.

١٠ - كما تدهورت الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم، وذلك بسبب عدم توافر الإمدادات الأساسية والصيانة الصحيحة. فمرتبات العاملين في الخدمات الاجتماعية لا تكفي لتغطية احتياجاتهم اليومية الأساسية وغالبا ما تُدفع بعد فترات تأخير تستمر أشهرا. وما برح مستوى التعليم في تدهور. فكثير من الأطفال لا يداومون بانتظام على المدارس بسبب عدم توافر الملابس والأحذية، وانعدام التدفئة أو قلّتها في المدارس خلال الشتاء، والنقص في الكتب المدرسية وغيرها من اللوازم المدرسية الأساسية. وفقط ٣٥ في المائة من السكان، وهم بشكل رئيسي في المناطق الحضرية، يحصلون على المياه الجارية في أنابيب و ٥٤ في المائة من السكان الحضريين يفتقرون إلى المرافق الصحية الكافية. فشبكات توزيع المياه غير موجودة في معظم المناطق الريفية وهي منعدمة الكفاءة إن وجدت. وفي عام ١٩٩٩، مات نحو ٢ ٥٠٠ طفل بسبب الأمراض التي تحملها المياه. فارتفاع معدلات الوفيات بين الرضع (٢١,٧ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء) وبين الأمهات (٦٤,٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، وانخفاض العمر المتوقع من ٧٠,٥ سنة في عام ١٩٩١ إلى ٦٨,٣ سنة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ هو دليل على أن الحالة الصحية في طاجيكستان قد أصبحت متأخرة عن الحالة الصحية في دول آسيا الوسطى الأخرى. فمعظم مؤسسات الرعاية الصحية تعتمد على عقاقير أساسية تقدمها المنظمات الدولية. وهناك نقص في الأدوية وفي عدد المتهنين في المجال الطبي في القرى النائية. ومما يثير القلق بوجه خاص عدم توافر الموارد لشراء اللقاحات ومكافحة الأوبئة مثل التيفوئيد والملاريا وطفرات انتشار السل والإسهال والبروسيللا والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المعدية جنسيا. وحسب التقديرات الرسمية، سُجل في عام ١٩٩٩ ما يزيد عن ٠٠٠ ٧ حالة من حالات التيفوئيد وأكثر من ٠٠٠ ١٣ حالة من حالات الملاريا.

١١ - وكان لعدم توافر التمويل بشكل ملموس أثر شديد في عمليات الأمم المتحدة في طاجيكستان. فقد بلغت استجابة المانحين للنداء الموحّد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٠ نحو ٣٢ في المائة، وبعضها آت من إعادة الالتزام بتعهدات عام ١٩٩٩. وكان لهذا أثر خطير في برامج الطوارئ وإعادة التأهيل، وكان الأثر منصبا بوجه خاص على الجهود المبذولة لإعادة توطين وتأهيل اللاجئين والمشردين داخليا.

١٢ - وربما كان الأثر الناجم عن أسوأ جفاف تعيشه البلاد خلال أكثر من ٧٠ عاما، الذي يصيب حاليا مناطق كثيرة من آسيا الوسطى، هو أكثر ما يثير القلق. فحسب تقديرات أولية أجراها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، قد ينخفض إنتاج الحبوب بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٨ الماضي، التي كانت بدورها أخفض من مستواها في العام السابق بمقدار ١٧ في المائة. وقد وجّه رئيس جمهورية

طاجيكستان نداء إلى الأمم المتحدة والى العديد من البلدان المانحة الرئيسية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لتدارك عواقب الجفاف. لقد كان أثر الجفاف في الناس والمجتمعات الفقيرة أصلا مدمرا، فأصبح ما يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة بحاجة إلى دعم طارئ. ومن المحتمل أن يسفر التقاعس عن تقديم هذا الدعم إلى ازدياد معدل الوفيات بين الفئات الضعيفة، وتقويض التقدم الذي أُحرز مؤخرا في مجال المصالحة الوطنية والإنعاش الاقتصادي.

١٣ - ما زال تسريح الجماعات المسلحة وإيجاد فرص عمل للمقاتلين السابقين يمثلان تحديا ضخما لكل من حكومة طاجيكستان ومنظومة الأمم المتحدة. ونظرا لأن حكومة طاجيكستان لا تملك الموارد الكافية لتشغيل المقاتلين السابقين في أنشطة مدنية أصبحت مسألة إيجاد وسائل عيش بديلة لشغل المقاتلين السابقين وتعزيز عملية السلام في غاية الأهمية. وما زال الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي لخلق فرص العمل هذه أمرا حيويا لتعزيز السلام والاستقرار في البلاد.

١٤ - قد قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برئاسة الممثل المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بتنسيق أنشطة إنسانية في طاجيكستان. وفي إطار هذه المهمة تولى المكتب الإعداد للنداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل طاجيكستان ٢٠٠٠ (الذي بدأ العمل به في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) ثم أجري استعراضا ربع سنوي لما تم في هذا الشأن في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وقام المكتب أيضا بوضع خطة طوارئ وطنية للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وتبحث المواضيع القطاعية في اجتماعات تنسيق دورية تنظمها وكالات بعينها. وتقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا بوضع استراتيجية مشتركة لسد الفجوة بين المساعدات الإنسانية والإنمائية. وسيكون الهدف الأكبر لهذه الاستراتيجية هو الربط بين الاستراتيجيات التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة كل على حدة ومواجهة الاحتياجات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للبلد وأولوياته. وللأسف لم تخصص أي أموال في عام ٢٠٠٠ للأنشطة التنسيقية من أجل تعزيز تجربة الاستجابة الاستراتيجية طويلة الأجل هذه.

باء - تطورات أمنية تؤثر في جهود الإغاثة الإنسانية

١٥ - في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠ كانت عمليات القتل الوحشية على أيدي جماعات إجرامية والاشتباكات المسلحة بين الجماعات الإجرامية والقوات الحكومية، وعمليات الاختطاف بغرض الحصول على فدية، وسرقة السيارات والسطو على المساكن من المظاهر المألوفة في المشهد الأمني، الأمر الذي كان يشكل تهديدا لموظفي الأمم المتحدة العاملين في طاجيكستان. ومع ذلك، ومنذ أن اتخذت الحكومة تدابير خاصة في آذار/مارس ٢٠٠٠ لمكافحة الأنشطة الإجرامية في دوشانبي، انخفضت معدلات الجريمة في العاصمة بصورة ملحوظة.

١٦ - أشار تقييم أمني للوضع في وادي كاراتيجين أجري في خريف عام ١٩٩٩ إلى تحسن الحالة الأمنية في المنطقة. وترتب على ذلك تخفيف القيود الأمنية في مقاطعات عارم وجرجتيال وطاجيك آباد مما سهل وصول مساعدات الأمم المتحدة إلى الأهالي المحتاجين. وظلت أجزاء من وادي كاراتيجين مثل تافيلدارا وداربااند وفيزآبا محظورة على موظفي الأمم المتحدة الدوليين. ومع ذلك نفذت بعض المشاريع الإنسانية والتأهيلية عن طريق موظفين محليين عينتهم وكالات الأمم المتحدة في تلك المناطق. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أجرى تقييم أمني في مقاطعة كوفارينخون شرقي دوشانبي تبعه تقييم أمني وإنساني مشترك بين عدة وكالات. وأوصت البعثة برفع الحظر عن كوفارينخون أيضا، شريطة أن يشرف الموظفون الدوليون العاملون في وكالات الأمم المتحدة على تلك الأنشطة من

دوشانبي. وحتى الآن لا يزال الطريق الرئيسي الموصل بين دوشانبي ووادي كاراتيجين محظورا على موظفي الأمم المتحدة.

جيم – أنشطة المنظمات غير الحكومية

١٧ – تقوم نحو أربعين منظمة دولية وما يزيد على مائة منظمة غير حكومية فضلا عن لجنة الصليب الأحمر الدولية بتقديم مساعدات إنسانية لطاجيكستان. وتتولى المنظمات غير الحكومية الأنشطة الإنسانية في جميع القطاعات، وإن كانت معظم المساعدات تنصب على البرامج الغذائية والصحية. وتتحمل المنظمات غير الحكومية مسؤولية توزيع معظم أدوية الطوارئ على المؤسسات الصحية في جميع أنحاء البلاد. أما التنسيق القطاعي فيجري من خلال لجان تنسيق قطاعية تنظمها وتشرف عليها الوكالات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة. وهناك أيضا جهاز للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية يعمل بتعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة.

١٨ – ما زالت مجموعة المنظمات غير الحكومية تواجه بعض العراقيل من السلطات الحكومية المختلفة، وخاصة ما يأتي منها في صورة مطالبات بدفع ضرائب. وقد أغلقت سلطات الجمارك مؤخرا مخازن ثلاث منظمات غير حكومية تقدم المساعدات الغذائية الإنسانية إلى مناطق مختلفة من البلاد لأنها – على حد زعم السلطات – لم تدفع جمارك عن بضائع إنسانية تعفى عادة من الضرائب.

١٩ – وقد أثر الانخفاض العام في تمويل الأنشطة الإنسانية من جانب الجهات المانحة في طاجيكستان أيضا في بعض المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة هناك، الأمر الذي أدى إلى تقليص بعض الأنشطة الحيوية، وخاصة في مجالات الزراعة والمياه والإصحاح والتعليم.

دال – مساعدات الإغاثة الغذائية

٢٠ – يعتمد أكثر من ٦٠ في المائة من الشعب الطاجيكي في معيشته على الزراعة، برغم أن ٧ في المائة فقط من إجمالي مساحة الأرض التي تصل إلى ٢٤٣ ألف كيلومتر مربع يصلح للزراعة (نظرا لأن ٩٣ في المائة من الأراضي ذات طبيعة جبلية)، لذلك صنفت طاجيكستان على أنها من البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي. ويسد الإنتاج المحلي من الحبوب بنصف احتياجات السكان فقط، ويلبي النصف الباقي بالواردات التجارية والمساعدات الغذائية. ويعيش ٨٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر ويحتاج ٢٥ في المائة منهم إلى معونات غذائية للبقاء على قيد الحياة. وتعد أسعار التجزئة للأغذية مرتفعة بالمقارنة بمستوى الدخل. ويصبح السبيل الرئيسي للتغلب على المشكلة، الذي يلجأ إليه عدد كبير من الأسر حتى في المناطق الحضرية هو زراعة الأغذية في مساحات ضيقة من الأراضي المملوكة لتلك الأسر. وتحرص الأمم المتحدة على أن يكون إصلاح القطاع الزراعي وتطويره من أجل تحقيق الأمن الغذائي في مقدمة أولويات المساعدات الدولية.

٢١ – ويرجح أن يتأثر محصول طاجيكستان من الحبوب الغذائية في عام ٢٠٠٠ بعنصرين رئيسيين: أولا أن القطاع الزراعي يعاني من مشاكل مزمنة بسبب قدم الآلات الزراعية التي عفا عليها الزمن، وتدهور نظم الري ونقص البذور الجيدة والمخصبات والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد المستخدمة في الزراعة وارتفاع أسعارها، وعدم توافر القروض للإنتاج الزراعي وتعقيدات ملكية الأراضي المرتبطة بانتقالها من نظام زراعي جماعي تشرف عليه الدولة إلى نظام زراعي فردي. وثانيا: تأثر إنتاج الحبوب الغذائية لعام ٢٠٠٠ بقلة الأمطار التي وصلت إلى أدنى معدلاتها منذ ٧٤ عاما، فضلا عن ارتفاع درجة حرارة الأرض عن المعدلات الطبيعية. وقد تسبب الجفاف الناتج عن ذلك

بدرجة كبيرة في تلف المحاصيل المزروعة في أرض لم تُرو. لذا يتوقع أن ينخفض محصول الحبوب الغذائية الرئيسية للعام الثالث على التوالي، وأن تواجه طاجيكستان أكبر انخفاض في إنتاج الحبوب الغذائية بالمقارنة بالسنوات السابقة. ونظرا للأسباب الموجودة سلفا كانتشار الفقر وضعف الإمكانيات وارتفاع الأسعار ستمس هذه المشكلات قطاعات أكبر من المعتاد من السكان الأكثر فقرا. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ ستكون هناك حاجة إلى التركيز على مواجهة آثار الجفاف أولا في صورة مساعدات غذائية وغيرها من المواد غير الغذائية المرتبطة بها، وبعد ذلك في صورة بذور ومعدات لإنتاج محاصيل أفضل في الأعوام التالية.

٢٢ - منذ تموز/يوليه ١٩٩٩ شرع مكتب برنامج الأغذية العالمي في طاجيكستان في تنفيذ عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش ستستمر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويعتزم برنامج الأغذية العالمي وفقا لهذه العملية أن يصل إلى ٣٧٠ ألفا من المستفيدين، تعهد بأن يوفر لهم ٠٨٢ ٥٠ طن من السلع الغذائية، لكن اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لم يعد هذا الالتزام يغطي سوى ٥٠ في المائة فقط من المطلوب، وهكذا أصبح مخزون البرنامج من الأغذية غير كاف لتغطية احتياجاته. ورغم توقع وصول موارد إضافية في فصل الصيف فإنها لن تكفي لتلبية احتياجات البرنامج الحالية إلا لمدة شهرين أو ثلاثة وستوفر إغاثة فورية في أضيق نطاق للسكان المتضررين من الجفاف وفقا لبند الإغاثة في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. ولذا ستنشأ حاجة إلى تعهدات جديدة خلال الأشهر الستة القادمة لتجنب وقوع خسائر في الأرواح.

٢٣ - نفذ برنامج الأغذية العالمي مشاريع مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توفر بمقتضاها المفوضية الأموال اللازمة لشراء المواد غير الغذائية بينما يقدم البرنامج العناصر الغذائية. وتشمل هذه المشاريع مجموعة متنوعة من الأنشطة من قبيل وضع نظم لتأجير الأراضي والأنشطة المدرة للدخل وإصلاح الأراضي. ويرأس برنامج الأغذية اجتماعا نصف شهري لتنسيق المساعدات الغذائية يجري خلاله تبادل المعلومات عن المشاريع التي تنفذها الوكالات المعنية بالمساعدات الغذائية، واستعراض الحالة الغذائية في مختلف أنحاء البلد، وبحث المواضيع الأخرى المتعلقة بالبرامج والسياسات كنهج تطبيق مشاريع الغذاء مقابل العمل وتحديد الحصص ومعايير استهداف الضعف. ويواظب برنامج الأغذية على الاضطلاع بصفة منتظمة بمتابعة شاملة لحالة الإمدادات الغذائية في البلاد ومراقبة أنشطة وكالات الأغذية وفقا للموقع الجغرافي، والخطة السنوية للمساعدات الغذائية وغيرها من المعلومات المتعلقة بذلك.

هاء - الدعم الزراعي

٢٤ - تواظب الوكالات الإنسانية على تقديم المساعدة للتنمية الزراعية بأشكال عدة. حيث تقوم الفاو بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بتوفير البذور والمخصبات والمعدات لأكثر من خمسة آلاف من العائدين والأسر الريفية الفقيرة في منطقة كاتلون (جنوب غربي طاجيكستان) لتحسين الأمن الغذائي لتلك الأسر. كما تقدم الفاو مساعدات كبيرة لقطاعي الصحة العامة وصحة الحيوان، وذلك من خلال تقديم العون للبيطريين الميدانيين. ويستمر برنامج مضاعفة بذور البطاطس الذي تتبناه الفاو للعام الثالث بالتعاون مع وزارة الزراعة. وأعدت المنظمة بعد إجراء فحص لقطاع البذور، وثيقة بمشروع شامل لمساندة هذا القطاع، ووضعت مشروع قانون جديد خاص بطاجيكستان أطلق عليه قانون البذور. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠ نظمت الفاو بالاشتراك مع وزارة الزراعة حلقة عمل معنونة ''استراتيجية للتنمية الزراعية في طاجيكستان''.

٢٥ - ساند برنامج الإنعاش والتعمير والتنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود التنمية الزراعية في وادي كاراتيجين حيث وزع بذورا عالية الجودة على المراكز الزراعية، وأصلح الهياكل الأساسية الزراعية الأساسية. كما قدمت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية الدعم للقطاع الزراعي من خلال توزيع بذور عالية الجودة ومخصبات للأرض ومبيدات وغيرها من المدخلات الزراعية الأساسية، وتعهدت بالقيام بعمليات إصلاح وتأهيل على نطاق ضيق للهياكل الأساسية الزراعية. ونظرا للاستجابة الضعيفة من جانب المانحين، لم تبلغ المساعدات الدولية للزراعة الحد الحاسم اللازم لأحداث تحول كبير في أداء هذا القطاع.

واو - ترحيل اللاجئين ومساعدتهم

٢٦ - عندما بلغ الصراع أوجَّه فر نحو ٠٠٠ ٧٠٠ شخص من القتال الدائر متوجهين إلى الجنوب أو إلى البلدان المجاورة. وبرغم أن معظم هؤلاء الأشخاص عادوا إلى ديارهم بعد نجاح اتفاقية السلام، لا يزال عدد منهم مشردا يعيش مع أسر مضيفة. وفضلا عن ذلك لم تكتمل حتى الآن عمليات إعادة اللاجئين القادمين من تركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان إلى بلادهم ودمجهم مرة أخرى في المجتمع. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أنجزت برنامجا ضخما لإعادة ٠٠٠ ٤٨ لاجئ إلى بلادهم في الفترة من ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨، مساعدة الراغبين في العودة الطوعية إلى بلادهم من أبناء بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي عام ١٩٩٩ تمت إعادة ٦٧٠ ٤ لاجئا إلى بلادهم بمساعدة المفوضية. وجاهدت المفوضية للتنسيق بين عودة اللاجئين وبرنامج الدمج حيث ركزت على إصلاح المنشآت الاجتماعية وتوفير فرص ادرار الدخل، والوصول إلى الأراضي وتقديم الدعم إلى المستفيدين على شكل بذور ومخصبات ومشاريع لتقديم القروض الصغيرة - وإلى جانب هذه المساعدات تتابع المفوضية العائدين بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بعض المناطق للتأكد من أن حقوقهم الأساسية مصونة ولكي تضمن اندماجهم الكامل في المجتمع.

٢٧ - تنفذ مفوضية شؤون اللاجئين برنامجها بالتعاون مع الفاو وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) ضمن منظمات أخرى. وتشارك في تعزيز بناء قدرات المؤسسات الوطنية، وتزيد في الوقت نفسه من أنشطتها في مجال الحماية، وذلك من خلال التدريب على المسائل القانونية والممارسات القضائية وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق طالبي اللجوء، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسواها من المنظمات الوطنية والدولية.

٢٨ - وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩، أدت التعقيدات الإجرائية التي تفرضها بلدان العبور إلى بطء إعادة اللاجئين من تركمانستان إلى ديارهم. وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات، أعيد ٦٧٠ ٤ لاجئا إلى ديارهم من ٠٠٠ ٥ لاجئ كان يعتزم إعادتهم. وأتاح تحسن الوضع الأمني لمفوضية شؤون اللاجئين التعجيل بإعادة توطين لاجئين من قيرغيزستان في وادي كاراتيجين، وهذه العملية قد أرجئت في النصف الأول من عام ١٩٩٩. وكما حدث في فترات سابقة، تلقت مفوضية شؤون اللاجئين في مجال إعادة توطين اللاجئين مساعدة من وكالات أخرى، من بينها منظمة الهجرة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ودائرة طاجيكستان الحكومية للهجرة.

٢٩ - ضمن الأنشطة التي تنفذها في مجال إعادة الدمج، توفر مفوضية شؤون اللاجئين المأوى وتقدم المساعدات الغذائية لأجل قصير، إلى جانب الدعم الطويل الأمد، للعائدين عن طريق تنفيذ مشاريع مدرة للدخل. ومنذ عام ١٩٩٣، أنجزت مفوضية شؤون اللاجئين ترميم ٠٠٠ ٢٥

مترل، من بينها ١٢٨ مترلا أثناء الفترة قيد الاستعراض. وما برحت المفوضية تنفذ مع برنامج الأغذية العالمي مشروع تأجير الأراضي، الذي أفادت منه ٢ ٠٠٠ أسرة معيشية من أسر العائدين. ومن خلال عمل المفوضية مع وكالات أخرى تساعد المفوضية أيضا في إصلاح المرافق الصحية والتعليمية ومرافق الإمداد بالمياه. وفي المجتمعات المحلية التي أعيد فيها توطين اللاجئين منذ فترة أطول، حولت المفوضية تركيزها في عام ١٩٩٩ إلى أنشطة المؤسسات الصغرى بغية زيادة الأمن الغذائي والدخل الأسري.

٣٠ - وفي العام الجاري، تعتزم المفوضية تيسير عودة ٥ ٠٠٠ لاجئ آخرين من بلدان آسيا الوسطى ودعم أنشطة إعادة الدمج عن طريق ربط هؤلاء اللاجئين بعملية التنمية. ويتوقع أن تنجز إعادة اللاجئين بحلول منتصف عام ٢٠٠١. وما زالت عملية إعادة دمج اللاجئين تنفذ بصعوبة بسبب نقص الموارد والعراقيل البيروقراطية وبطء عملية إعادة التوجيه الثقافي. والدعم الذي يقدمه المانحون لمشاريع إعادة التوطين والتأهيل التي ترمي إلى إعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين على السواء وإعادة توليد سبل الرزق غير واف بشكل عام. ويجب بصفة خاصة إعادة تشييد ١٠ ٠٠٠ مترل إضافي لإيواء العائدين في الفترة المقبلة. وتقدم المساعدات الغذائية حاليا لما يربو على ٢٢٥ ٠٠٠ شخص من الضعفاء في جميع أنحاء البلد، ومن بينهم المشردون داخليا. بيد أن ثمة ضرورة ملحة لدعم المشاريع الطويلة الأمد في مجالات الأمن الغذائي وإصلاح الهياكل الأساسية والصحة والإمداد بالمياه والمرافق الصحية والتعليم. وتقتضي حالة الفقر التي يعيشها المشردون داخليا استجابة أفضل من الاستجابة الممكنة حاليا.

زاي - الصحة والتغذية

٣١ - ما زال قطاع الصحة في طاجيكستان يعتمد بشدة على الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنسانية الدولية. ويمكن بيان الوضع الصحي للسكان الطاجيك بصورة شاملة بتحليل مؤشرات معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض والبيئة. ففي عام ١٩٩٩، انخفض معدل وفيات الأمهات من ٩٤,٦ إلى ٦٤,٥ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، ومعدل الوفيات لدى الرضع من ٤٢,٤ إلى ٢١,٧ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وأعرب عن مخاوف بشأن مدى دقة المعلومات المسجلة بعد البدء بفرض رسم إداري لقاء تسجيل الولادات والوفيات، وهذا أمر تعجز عن تحمله أسر كثيرة. ويمثل تعاطي المخدرات مشكلة خطيرة أخرى لا تنفك تتزايد، لا سيما في أوساط الشباب والعاطلين عن العمل.

٣٢ - وزاد عدد الولادات التي تجري في المنازل دونما إشراف إلى زهاء ٣٠ في المائة من مجموع الولادات، وفي بعض المناطق الريفية، إلى أكثر من ٩٠ في المائة. أما متوسط فترات المباعدة بين الولادات، فهو يقل عن عامين عند معظم النساء، وأكثر من ٤٠ في المائة من مجموع الحوامل يعانين من فقر الدم. وارتفع عدد الأطفال المنخفضي الوزن لدى الولادة ليصل إلى أكثر من ١٧ في المائة من مجموع المواليد الأحياء. كما ازدادت الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي انتشارا إذ ارتفع معدل الإصابة بالزهري من ١,٦ من كل ١٠٠ ٠٠٠ إصابة في عام ١٩٩١ إلى ١٦,٣ من كل ١٠٠ ٠٠٠ إصابة في عام ١٩٩٩. ويقدر أن ما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة من الإناث البالغات من السكان ربما يعانين من شكل من أشكال الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، كانت الأمراض المعدية، مثل السل والملاريا والإسهال هي الأكثر انتشارا. ولا تزال حالات الملاريا مرتفعة. غير أن حالات الملاريا المسجلة رسميا قد انخفضت إلى ٦٠ في المائة نتيجة الدعم الذي يقدمه المكتب الإنساني التابع للجماعة الأوروبية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية.

٣٣ - وكانت معدلات التحصين في السابق مرتفعة على الرغم من أن التغطية كانت أقل في المناطق التي تعاني من انعدام أمني مستمر. وشمل التلقيح ضد السل ما نسبته ٩٨ في المائة من الأطفال دون السنة الواحدة. أما التحصين من السعال الديكي والخناق والكزاز (اللقاح الثلاثي) فبلغت نسبة شموله ٩٤ في المائة. وبسبب الصعوبات التي ووجهت في صيانة غرف التبريد انخفضت معدلات التغطية خلال عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من المحافظة على الشمول بالتحصين من السل والحصبة بنسبة ٩٨ في المائة، انخفضت نسبة الشمول بالتحصين باللقاح الثلاثي ولقاح الشلل إلى ٧٩ في المائة. وواصلت اليونيسيف تقديم دعمها إلى وزارة الصحة من خلال تزويدها باللقاحات والتدريب. ويلزم استبدال غرف التبريد لأن إمدادات الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية في منتهى الضعف وعدم الاستقرار، مما يؤثر في نوعية اللقاحات ويعرض حياة آلاف الأطفال للخطر.

٣٤ - وما زال سوء التغذية ظاهرة سائدة لا سيما بين الأطفال العائدين. ويبدو أن سوء التغذية لدى الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الخامسة قد استقر على مستويات أميل إلى الارتفاع. فما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من الأطفال يعانون بصورة مستمرة من نقص تغذية (معيق للنمو) في حين أن ما بين ٧ و ١٥ في المائة منهم يعانون من سوء تغذية حاد (مسبب للهزال). وتقدم اليونيسيف حبوب الحديد اللازمة أسبوعيا وتؤازر وزارة الصحة ووزارة إنتاج الأغذية في جهودهما الرامية إلى إضافة الحديد إلى دقيق القمح. وفي عام ١٩٩٩، صدرت شهادة اعتبر فيها مستشفيان للولادة موجودان في دوشانبي وخوجند من المستشفيات الصديقة للأطفال، حيث تساعد اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في مجالي الإرضاع الطبيعي وتوفير تدريب العاملين في قطاع الصحة. وتقدم اليونيسيف يودات البوتاسيوم والمعدات المختبرية لمراقبة اثنين من مصانع الملح الثلاثة الموجودة في البلاد (مزج اليود بالملح).

٣٥ - بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ في تنفيذ برنامج قطري جديد لطاجيكستان يرمي إلى دعم الجهود الوطنية لتحسين نوعية الحياة من خلال تحسين رعاية الصحة التناسلية ودعم التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وثمة أنشطة أخرى تشتمل على تطوير نظام توزيع وسائل منع الحمل وتوافرها، وتدريب العاملين في القطاع الصحي والممرضات على إسداء المشورة إلى النساء بشأن الصحة التناسلية، وتوفير التدريب الداخلي للموظفين في مجال الصحة التناسلية.

٣٦ - إن العمليات التي اضطلعت بها المنظمات الدولية قد زادت إمكانيات الإفادة من الرعاية الصحية في طاجيكستان. وتم بصورة خاصة إصلاح معظم المستشفيات والمستوصفات الموجودة في المناطق التي شملها النزاع المسلح وأعيد تجهيزها وذلك بمساعدة قدمها برنامج الإنعاش وإعادة التعمير والتنمية التابع للبرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وعدد من الوكالات غير الحكومية.

٣٧ - ما زال تمويل القطاع الصحي غير كاف. وانخفض متوسط الإنفاق الفردي من ٢٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ إلى زهاء ٢,٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨. وأدت خسارة ما يربو على ١٧ في المائة من أطباء البلاد و ٢١ في المائة من ممرضيه خلال السنوات الست الماضية إلى نقص شديد في الموظفين والى إضعاف المستويات المهنية. وواصلت الوكالات الدولية تقديم الدعم إلى حكومة طاجيكستان من خلال توفير الزمالات والتدريب للمهنيين في مجال الصحة. والحكومة شديدة الاقتناع بضرورة الإصلاح وتتعاون وزارة

الصحة حاليا مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي لتعزيز نظام الرعاية الصحية، لا سيما في مجال الرعاية الصحية الأساسية. وانخفض عدد الأسرَّة في المستشفيات بسبب تحول التركيز إلى الخدمات الصحية الأساسية.

٣٨ - ومضت منظمة الصحة العالمية في تيسير عملية تنسيق أنشطة القطاع الصحي. ونظمت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة اجتماع شراكة مع جهات مانحة من أجل حشد الموارد دعما لبرنامجهما المعني ''بخفض مستوى انتشار الملاريا''. وحاليا، تستخدم المساعدات الإنسانية التي تقدمها بعض المنظمات الدولية في أنشطة ذات أثر إنمائي طويل الأجل. ويقوم البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي بتزويد الحكومة بقروض لمواصلة تطوير نظام الرعاية الصحية بصفة مستدامة.

حاء - الإمداد والمياه والإصحاح

٣٩ - يشكل مستوى خدمات الإمداد والمياه والإصحاح مصدر قلق كبير في طاجيكستان. ففي المناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية لا تزال نسبة الذين بإمكانهم الحصول على المياه الصالحة للشرب دون ٣٠ في المائة. وهناك مجتمعات محلية بأكملها، لا سيما في منطقة ختلون، محرومة من مياه الصنابير. وفي المناطق الريفية، تنقل المياه، وهو أمر غالبا ما تقوم به النساء والأطفال، من الأنهار والينابيع التي كثيرا ما تكون ملوثة وموجودة على مسافات بعيدة من القرى. وغالبا ما يكون مصدر المياه التي يشربها المجتمع المحلي قنوات مفتوحة تتدفق في الطرقات وتصب فيها كل المياه المستعملة. وساهم نقص المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية المناسبة في زيادة انتشار وباء التيفوئيد في البلد.

٤٠ - بينما يلزم استثمار الكثير لترميم الهياكل الأساسية المتدهورة، اضطلع برنامج الإنعاش وإعادة التعمير والتنمية التابع للبرنامج الإنمائي وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية ببعض أنشطة الإنعاش في هذا القطاع. كما مضت اليونيسيف في تنفيذ برنامجها المتعلق بالإمداد بالمياه والمرافق الصحية في منطقة ختلون أوبلاست ووسعته ليشمل منطقة لينين أباد أوبلاست. ويتواصل إنتاج المرشحات الرملية البطيئة وأحواض غسل اليدين وتركيبها وترميم المراحيض وتركيبها في مجموعة مختارة من المدارس والمؤسسات الصحية، ويجري توسيع نطاق المشروع الذي تتولاه اليونيسيف في مجال التثقيف في مجالي الصحة/النظافة. وتعاونت اليونيسيف تعاونا وثيقا مع عدد من المنظمات غير الحكومية والشركاء الحكوميين في مجال تخطيط مسألة الإمداد بالمياه والمرافق الصحية وتنفيذها. وينبغي الإشارة إلى أنه على الرغم من مشاركة العديد من المنظمات الدولية في أنشطة الإمداد بالمياه والمرافق الصحية ورد إلى هذا القطاع من التمويل أقله.

طاء - التعليم

٤١ - استمر الاتجاه التنازلي في التسجيل في المدارس (هبط من ١٠٠ في المائة قبل نشوب النزاع الأهلي في عام ١٩٩٢ إلى ٦٧,٨ في المائة في عام ١٩٩٩) أثناء الفترة قيد الاستعراض. وبسبب النزاع الأهلي والإهمال دمر معظم الهياكل التعليمية الأساسية، بما فيها المباني المدرسية والأثاث والمواد التعليمية. ويفتقر الأطفال في غالبية المدارس، لا سيما الإناث والمقيمون في المناطق البعيدة والريفية إلى الملابس المناسبة أو وسائل التعليم الأساسي. وتتمثل المعوقات الرئيسية التي تحول دون تحسين هذا القطاع في نقص التمويل والقدرة المحدودة على ترميم الهياكل الأساسية المنهارة. وإن من الأهمية الحيوية بمكان قلب معادلة هذا التدني المستمر في التسجيل في المدارس ومعدل معرفة القراءة والكتابة في بلد كان قبل عقد مضى يتمتع بنسبة تسجيل في المدارس بلغت ١٠٠ في المائة ونسبة بلغت ٩٨ في المائة في انتشار الإلمام بالقراءة والكتابة.

٤٢ - قدمت اليونيسيف وسائل تعليمية شملت الكتب المدرسية للصفوف من الأول ابتدائي إلى الرابع ابتدائي في أكثر المدارس حرمانا في أنحاء عدة من البلد. ويقدم البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي دعمهما إلى وزارة التعليم عن طريق مشروع تجريبي لتجديد ٢٠ مدرسة وتزويدها بالأثاث والكتب المدرسية في مناطق مختارة. وقامت وكالات أخرى، مثل برنامج الإنعاش وإعادة التعمير والتنمية التابع للبرنامج الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين وعدد من المنظمات غير الحكومية بالمساهمة في إصلاح بعض المدارس وترميمها في أنحاء مختلفة من البلد.

ياء - حماية الطفل

٤٣ - وقعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مؤخرا برنامج التعاون القطري الجديد مع حكومة طاجيكستان لفترة خمس سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٤). ويتضمن برنامج التعاون القطري تدابير لحماية الطفل. ويوفر برنامج ''الخط الساخن للمراهقين''، الذي أنشأته المنظمة الطاجيكية غير الحكومية ''النساء العالمات''، خدمة على مدار اليوم، ويتلقى أكثر من ٢٠٠ مكالمة هاتفية شهريا. ونظمت ماغني رودالين حلقات دراسية عن حماية الطفل لمساعدة الأطفال الذين يعانون صدمات عاطفية، انعكست في برنامجي اليونيسيف المسميين ''إثراء الطفل'' و ''رفاهية الشباب''.

كاف - الإنعاش والتنمية

٤٤ - يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رائدا في الأنشطة الانتقالية الخاصة بتقديم المساعدة الإنسانية والتنمية. ومع اكتمال تنفيذ الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمستوى المعيشة في طاجيكستان وتقييم الفقر الذي تبعها، اللذين موّلا بالاشتراك مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الفاو ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، كفل البرنامج الإنمائي حصول الوزارات الرئيسية على البيانات المجمعة، عن طريق توفير الحواسيب والتدريب وإقامة قاعدة البيانات ذاتها.

٤٥ - نجح برنامج الإنعاش وإعادة البناء والتنمية التابع للبرنامج الإنمائي، الذي نفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في إنجاز المئات من المشاريع الفرعية التي شملت شبكات المياه والصرف الصحي والمدارس والعيادات والمستشفيات والطرق والسدود والجسور. وأديرت عملية تحديد احتياجات المجتمع المحلي ووضع أولوياتها وفتح العطاءات واختيار المقاولين من جانب اللجان الاستشارية لتنمية المقاطعات، التي أنشأها المشروع. وستضطلع هذه اللجان الاستشارية، التي يساعدها مستشارون محترفون، بمسؤوليات جديدة الآن، بهدف تنفيذ عمليات الرصد وتقديم المشورة إلى المجتمعات المحلية بغية كفالة الاستدامة النهائية للمشاريع.

٤٦ - تتمثل إحدى أولويات الأنشطة الأخرى في إعادة إدماج المقاتلين السابقين، لا سيما في وادي كاراتيغين. وقد وجدت المشاريع الفرعية برنامج الإنعاش وإعادة البناء والتنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبولا حسنا لدى المجتمعات المحلية والمسؤولين. يضاف إلى ذلك، أن الحالة الأمنية ظلت، برغم هشاشتها، هادئة بما يكفي لاستمرار الأنشطة في تلك المناطق المفتوحة لموظفي الأمم المتحدة. غير أن انعدام الأمن في منطقة غارم قد تسبب في انسحاب الموظفين الدوليين والموظفين غير المحليين من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في المنطقة. وتؤدي أنشطة برنامج الإنعاش وإعادة البناء والتنمية هذه دورا مهما في تعزيز الاستقرار في البلد، مما سيمكن من استمرار التركيز على أنشطة منع المنازعات في عمليات البرمجة المستقبلية. وتعتبر المبادرة العابرة للحدود بين البرنامج الإنمائي في

طاجيكستان والبرنامج الإنمائي في قيرغيزستان، في وادي فرغانة مثالا جيدا لذلك. ويستهدف هذا المشروع الذي تموله سويسرا، لب الصراع الاجتماعي والتوتر الإثني الناجم عن تقسيم الموارد بين المجتمعات المحلية حسب الحدود الدولية. وبتنفيذ المشاريع الفرعية، التي تتعلق أساسا بإصلاح وإدارة موارد المياه، يجري العمل على تقارب العناصر الطاجيكية والقيرغيزية داخل المجتمعات المحلية بغية إيجاد حل مشترك، وكذلك بغية قبول تحمل المسؤولية المشتركة عن نجاح المشروع.

٤٧ - يواصل مشروع المرأة في التنمية التابع للبرنامج الإنمائي مساهمته في تخفيف الآثار المترتبة على تهميش المرأة في طاجيكستان. ويقدم مكتب المرأة في التنمية الدعم لتمكين المرأة عن طريق مشاريع الائتمان متناهي الصغر، وبرنامج المنح الدراسية الجامعية للشابات المستضعفات، من خلال أنشطة الدعوة والبناء المؤسسي. وقدم المكتب أيضا دعما كبيرا لوضع برنامج وطني للاستعراض الخماسي لمؤتمر بيجين، ولإصدار أول منشور خاص بالإحصاءات الجنسانية في البلد، ولإدخال المفهوم الجنساني في الأنشطة الرئيسية للسياسات العامة والإصلاح التشريعي.

٤٨ - نظم مركز التدريب في مجال الحاسوب في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اليونسكو المشترك مع جامعة طاجيكستان التكنولوجية، تدريبا للمؤسسات والطلاب والمسؤولين الحكوميين والمواطنين العاديين في مجال استخدام الحاسوب والمعلوماتية. ويجري التفاوض على اتفاق مع الحكومة لتوفير إمكانية الحصول على خدمات الشبكة العالمية بالمجان لمدة خمس سنوات، مما سيمكن مركز التدريب في مجال الحاسوب من إرساء أساس مالي قوي وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات.

٤٩ - وعقب الانتخابات البرلمانية، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مشروعا للدراسات الوطنية يهدف إلى رفع درجة الوعي لدى المجموعات المستهدفة بين عامة المواطنين (أي المرأة والشباب)، وكذلك لدى النواب المنتخبين محليا. وفي داخل البرلمان نفسه، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني من أجل إقامة برلمان يتسم بالكفاءة، ولربط أنشطته ببرنامج المساءلة والشفافية وشعبة تطوير الإدارة وشؤون الحكم في البرنامج الإنمائي. وقد وجدت هذه الأنشطة، التي تتناول مسائل حيوية مثل المساءلة والشفافية، قبولا حسنا لدى الحكومة.

لام - مراقبة المخدرات وإساءة استخدامها

٥٠ - أصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات من الأعمال ذات الربحية العالية في طاجيكستان، بسبب قربها من أفغانستان وعدم الاستقرار النسبي فيها. ويقدر مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، التابع لأمانة الأمم المتحدة، أن حصة كبيرة ومتزايدة من الأفيون والمورفين والهيروين الأفغاني، تهرب عبر آسيا الوسطى، وبصفة رئيسية عبر الحدود الممتدة على مسافة ١ ٧٠٠ كيلومتر بين أفغانستان وطاجيكستان. وتتجه هذه المخدرات بعد ذلك إلى كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان والاتحاد الروسي. وعلى الرغم من استهلاك جزء من المخدرات محليا على طول الطرق التي تسلكها، فإن الوجهة النهائية للقدر الأعظم منها هي أوروبا، وإلى حد ما الولايات المتحدة.

٥١ - ويقدم مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة المساعدة حاليا إلى السلطات الطاجيكية من أجل تعزيز مراقبة المخدرات في البلد. وتهدف جهود المكتب إلى اجتثاث الاتجار غير المشروع بالمخدرات من أفغانستان إلى طاجيكستان، عن طريق تنفيذ ثلاثة مشاريع مختلفة تتمثل في: إنشاء وكالة متخصصة لمراقبة المخدرات وتعزيز الرقابة على الحدود من قبل قوات الحدود الطاجيكية وتقديم المساعدة إلى خدمة الحدود الاتحادية الروسية الموزعة على طول أجزاء من حدود طاجيكستان مع أفغانستان.

٥٢ - أنشأ الرئيس الطاجيكي الوكالة الطاجيكية لمراقبة المخدرات في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، استكمالا لتوقيع بروتوكول بينه وبين المدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويقدم المكتب التمويل الكامل لإنشاء الوكالة، التي أسندت إليها مهمة تنسيق سياسات مراقبة ومنع المخدرات في البلد، وتنفيذ أنشطة المراقبة العملية. وقد نفذت الوكالة الطاجيكية لمراقبة المخدرات بالفعل عمليات وأنشطة لمكافحة المخدرات ومنع إساءة استخدامها.

٥٣ - وطور مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، بالعمل مع الوكالة الطاجيكية لمراقبة المخدرات، أنشطة متصلة بزيادة الوعي بالأخطار التي تنطوي عليها إساءة استخدام المخدرات. وتشمل هذه الأنشطة في تنظيم مناسبات عامة لمكافحة المخدرات مثل الأنشطة الرياضية والعروض الموسيقية، وتنظيم مسابقات بين أطفال مدارس دوشانبي عن موضوع ''توجيه الأطفال للوقوف ضد المخدرات في طاجيكستان''. ويخطط مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة لتعزيز التزاماته، في المستقبل القريب، في مجال خفض الطلب على المخدرات ومعالجة وإعادة تأهيل من يسيئون استخدامها. أخيرا، ينفذ مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، من خلال مركز الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، دراسة عالمية عن سوق المخدرات غير المشروعة.

خامسا - المساعدة الدولية

٥٤ - ساهم المانحون بمبلغ ٢٠ مليون دولار من مجموع ما طلبه النداء الموحد المشترك فيما بين الوكالات من أجل طاجيكستان في عام ١٩٩٩، وقدره ٣٠,٣ مليون دولار. غير أن الاستجابة لنداء عام ٢٠٠٠ جاءت مخيبة أكثر للآمال. فبرغم التحسن الكبير الذي طرأ على صعيد التنفيذ خلال الإثني عشر شهرا الماضية، حد شح التمويل من تقديم المساعدة الإنسانية. وقد طُلب مبلغ ٣٤,٨ مليون دولار لطاجيكستان لعام ٢٠٠٠. والغرض من هذا المبلغ هو توفير خدمات الرعاية المنقذة للحياة للسكان المستضعفين، وكذلك مشاريع الإنعاش الحيوية التي تهدف إلى تنشيط المجتمعات المحلية وإعادة إنشاء الهياكل الأساسية الرئيسية. ولم يجر عقد سوى مبلغ ٢,٦ مليون دولار حتى الآن، مضافا إليه مبلغ ٨,٧ مليون دولار نقل من التبرعات المعقودة عام ١٩٩٩ للعون الغذائي. وكانت نتائج هذا النقص وخيمة. ففي الوقت الذي يهدد فيه الجفاف الشديد ثلاثة ملايين شخص، يعاني عنصر العون والأمن الغذائي في النداء المشترك نقصا في التمويل بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا. وبرغم الاعتراف الدولي بأهمية الإنعاش والاستقرار الاقتصادي في منع الصراعات مستقبلا، وأهميته لمحو آثار الصراعات السابقة، لم تقدم أي أموال من المبلغ المطلوب وقدره ٤,٥ مليون دولار. ويثير انعدام التمويل الخاص بالتأهب لحالات الطوارئ مزيدا من القلق. إذ يتطلب وجود طاجيكستان في منطقة مشحونة بالكوارث الطبيعية التأهب المرشد والمتفاعل لحالات الطوارئ المستقبلية. فإذا انعدم الدعم الخاص بالتأهب، فمن الأرجح أن تتقلص قدرة المجتمع الإنساني على التعامل مع الكوارث المستقبلية وتصبح أكثر بطئا مما يجب أن تكون عليه على الأرجح. ويمكن الحصول على معلومات إضافية عن التمويل، بما في ذلك التبرعات التي قدمها ممولون معينون، من الموقع: www.reliefweb.int. على الشبكة العالمية.

٥٥ - خصص البنك الدولي مبلغ ٩٣,٤ مليون دولار بصفة قرض في صورة تعاون تقني لفترة ثلاث سنوات، ومبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على هيئة منح. وخصص صندوق النقد الدولي ٩ ملايين دولار لدعم ميزان المدفوعات. وقدم مصرف التنمية الآسيوي ٢٠ مليون دولار لدعم أنشطة الإنعاش، التي سينفق منها مبلغ ١٠ ملايين دولار على تنفيذ

برامج الإنعاش وإعادة البناء والتنمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٦ - وتبرعت اللجنة الأوروبية، عن طريق المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية بمبلغ ١٢ مليون يورو للأغذية والخدمات الصحية وخدمات الإمداد بالمياه والإصحاح والتأهب لحالات الطوارئ، لفترة ١٢ شهرا تبدأ في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٥٧ - يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق العمل القطري مع مؤسسات متعددة الأطراف، كجزء من الإطار الإنمائي الأوسع لطاجيكستان. ونُفِّذ التعاون برعاية الجماعة الاستشارية المعنية بطاجيكستان، وبرنامج الاستثمار العام، والدراسة الاستقصائية لمستوى المعيشة التي تشكل أساس العمل لمكافحة الفقر.

سادسا - ملاحظات ختامية

٥٨ - برغم ختام عملية السلام والتقدم المحرز على صعيد الأمن أحرز تقدم محدود في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي. وتقلصت إمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الاجتماعية الأساسية، كالخدمات الصحية والإمداد بالمياه والإصحاح والتعليم، بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية وانتشار الجفاف. ومن ثم تظل المساعدة الإنسانية والإنعاش على قدر كبير من الأهمية لا للمحافظة على الحياة فحسب، بل ومن أجل تطوير التنمية ومنع تجدد الصراع. وعلى الرغم من أن الوكالات التي تنفذ العمليات الإنسانية قد بدأت في تقديم المساعدة الغوثية بطريقة تشجع على الاعتماد على الذات وتساهم في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، فإن الاحتياجات من الضخامة بحيث أن وقف المساعدة الغوثية قد يؤدي إلى حدوث كارثة. وهذا احتمال مأساوي نظرا للصعاب التي تسبب فيها الجفاف فعلا في المنطقة.

٥٩ - واشتمل النداء الموحد المشترك فيما بين الوكالات من أجل طاجيكستان لعام ٢٠٠٠ على مشاريع وبرامج تابعة لعدة مؤسسات الأمم المتحدة، من شأنها تسهيل الانتقال بسلاسة من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية المستدامة. وبينما استهدفت معظم المشاريع استيفاء الاحتياجات القصيرة الأجل للسكان المدقعين، فقد تضمنت أهدافا طويلة الأجل يمكن أن تسهم في الإنعاش وإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع. وستستمر البرامج الإنسانية في ربط الإغاثة بالتنمية مع توفير الاحتياجات الأساسية للسكان المستضعفين. ويعيد فريق الأمم المتحدة في طاجيكستان تقييم أنشطته، بغية إعداد استراتيجية عامة تدعم أنشطة الإغاثة والإنعاش خلال هذه الفترة الانتقالية، مع التركيز بصفة أساسية على تعزيز الاعتماد على الذات وجهود التنمية المستدامة.

٦٠ - لقد أتيحت للمجتمع الدولي فرصة حقيقية لكي يوطد السلام في طاجيكستان. وعلى الرغم من وجود أسس جيدة للسلام الآن فإن انعدام الموارد اللازمة لإعادة بناء البلد قد يلحق ضررا فادحا بجهود طاجيكستان الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة تشكيل هياكل الخدمات الأساسية وإعادة بناء اقتصادها. ومع الانتعاش الاقتصادي التدريجي في طاجيكستان، تزداد الحاجة إلى الموارد اللازمة لبرامج الطوارئ التي يعتمد عليها مئات الآلاف من المواطنين، وبخاصة في ظل الجفاف الحالي. وتواجه طاجيكستان فترة حرجة في تنميتها، تتطلب دعما مستمرا من المجتمع الدولي لكي تخرج بسلام من الأزمة الحالية وتبني مستقبلا راسخ الأسس لشعبها.